الأمم المتحدة S/2011/17

مجلس الأمن

Distr.: General
13 January 2011
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للسودان لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم، وإلى أعضاء مجلس الأمن عن طريقكم، ورقة مفاهيمية عن موقف حكومة السودان من مفاوضات سلام دارفور في الدوحة (انظر المرفق).

وأكون ممتنا لو أمكن تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) دفع الله الحاج علي **عثمان**
الممثل الدائم

140111 140111 11-20640 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للسودان لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالعربية]

الموضوع: موقف حكومة السودان من مفاوضات سلام دارفور في الدوحة

١ - في ضوء تطاول واستمرارية جولات التفاوض بالدوحة لزهاء العامين أو يزيد، واتساقا مع موقف الحكومة الثابت والقائم على ضرورة تسريع وتيرة التفاوض والتوصل لاتفاق سلام عاجل، فقد سبق وأن أخطرت الحكومة الوساطة المشتركة بأن الحادي والثلاثين من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ هو آخر موعد لاستمرار الوفد الحكومي في المفاوضات خاصة وأن كافة اللجان الفرعية قد توصلت لمواقف توافقية حول معظم المسائل قيد البحث وحان الوقت لاتخاذ قرارات فيما يتصل بالصياغة النهائية للوثيقة الإطارية للسلام في دارفور.

٢ - في الثلاثين من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ قدمت الوساطة المشتركة مقترحات بشأن المسائل الخلافية والتي على رأسها الوضع الإداري لدارفور ومنصب نائب رئيس الجمهورية والسلطة الانتقالية لدارفور، وعلى الفور سلم الوفد الحكومي رده على تلك لمقترحات يوم ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، حيث تضمن الرد العديد من التحفظات الجوهرية التي نوجز أهمها فيما يلي:

(أ) التناقض في المسميات والمصطلحات والمفاهيم، لا سيما تلك المتعلقة بالسلطة الانتقالية لدارفور والمجلس التابع لها، هذا علاوة على التفاوت بين النصين العربي والإنكليزي مقترحات الوساطة؛

(ب) تجاوز وتخطي الاتفاق الإطاري الذي وقعت عليه حكومة السودان وحركة التحرير والعدالة في آذار/مارس ٢٠١٠ وإيراد فقرات في المقترحات تتناقض مع بعض نصوص الاتفاق الإطاري؛

(ج) مخالفة الدستور القومي الانتقالي ومخالفة الأسس الديمقراطية المتعارف عليها مثل مقترح تعيين نواب في المجلس الوطني المنتخب وإحلالهم عن طريق التناوب محل الأعضاء المنتخبين. ومثل تعيين نائب لرئيس الجمهورية على أساس جهوي دون إنشاء ذلك المنصب في الدستور؛

(د) تجاوز ومخالفة ما تم الاتفاق عليه بين طرفي التفاوض (الحكومة وحركة التحرير والعدالة)؛

(هـ) مخالفة بعض الأسس المعروفة بالضرورة مثل عدد نواب دارفور في المجلس الوطني والذين يمثلون نسبة معلومة من النواب بحسب نسبة مواطني دارفور في السودان.

٣ - إن حكومة السودان تؤكد مجددا تقديرها وعرفانها وشكرها وامتنانها للجهود المضنية والمخلصة والصادقة لدولة قطر الشقيقة، والجهود الدؤوبة الصادقة التي قامت بها الوساطة المشتركة بصبر وحرص شديدين، كما تؤكد حكومة السودان التزامها الذي لا رجعة عنه بتحقيق التسوية السياسية الشاملة في دارفور في أسرع وقت باعتبار أن تأخير هذه التسوية من شأنه زيادة معاناة النازحين والمتأثرين بالحرب علاوة على تشجيع الحركات المسلحة على الاستمرار في خروقاتها لوقف إطلاق النار وانتهاكاتها لحقوق الإنسان واستمرارها كذلك في التشظي والتشرذم، وغني عن الذكر أن تطاول آجال المفاوضات لأكثر من عامين فيه ما فيه من إغراء وتشجيع لبعض هذه الحركات للتمادي أكثر فأكثر في التسويف والتأجيل.

٤ - إن الموقف المعلن لحكومة السودان فيما يتعلق بعملية التفاوض وما وصلت إليه قد عكسته تصريحات السيدين مستشار رئيس الجمهورية ومسؤول ملف دارفور الدكتور غازي صلاح الدين ورئيس وفد الحكومة المفاوض الدكتور أمين حسن عمر ومنها البيان الذي أصدره مكتب السيد مستشار رئيس الجمهورية في الدوحة يوم ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ الخاص بتصور الحكومة للمرحلة الختامية لمفاوضات الدوحة ونجمل فيما يلي الموقف الحكومي من العملية التفاوضية.

٥ - إن حكومة السودان تؤكد مجددا أنها لم تنسحب من منبر الوساطة في الدوحة نهائيا ولكنها استدعت وفدها باعتبار أن ما جرى من تفاوض خلال عامين كاف لإعداد مقترح وثيقة السلام النهائية. وأن إعداد وثيقة السلام لا يستدعي وجود وفود ضخمة في الدوحة، إلى الآن فإن الحكومة مستعدة لتسلم مقترح الوثيقة والتداول حوله مع الوساطة في أي وقت عبر وسائل الاتصال التقليدية المتاحة.

٦ - حكومة السودان ترى ضرورة الانتقال الآن إلى المرحلة النهائية للتفاوض وهي إشراك مجتمع دارفور العريض، حيث إن السلام ليس وقف على الاتفاق مع الحركات المسلحة وحدها (وهي في هذه الحالة حركة واحدة فقط).

٧ - سوف تقوم الحكومة بإبلاغ استعدادها للانتقال إلى تلك المرحلة إلى الاتحاد الأفريقي والرئيس مبيكي المفوض بإقامة مؤتمر الحوار الدارفوري، وسيكون مفيدا لو أنه في هذه الأثناء أدت وثيقة السلام النهائية لتكون المادة التي يتوافر عليها المؤتمر الدارفوري.

٨ - كذلك سوف تواصل الحكومة التزامها وتنفيذها لاتفاقية سلام أبوجا الموقعة في عام ٢٠٠٦ باعتبارها الوثيقة التي اعترف بها ودعمها المجتمع الدولي.